Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم التربوية

العدد 7 يوليو 2021 – الجزء 2

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. سارة محمد أمين إسماعيل
مدرس تكنولوجيا التعليم
كلية البنات جامعة عين شمس

سكرتارية التحرير:
م/ هبه ممدوح مختار محمد
معيدة بقسم الفلسفة
مسئول الموقع الالكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم
مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

حوكمة الجامعات المصرية مدخل لمواجهة الفساد الأكاديمي على ضوء التجربة الأسترالية

صفاء إبراهيم السيد النشوي حماد
باحثة ماجستير- قسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Safaa.ebrahim@women.asu.edu.eg

أ.د/ نوال أحمد نصر
أستاذ أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
nawalnasr43@hotmail.com

أ.م. د هالة أمين مغاوري
أستاذ مساعد أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
hala_maghawri@women.asu.eg

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى استخدام مدخل حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للفساد الأكاديمي بالجامعات من حيث مفهوم الفساد الأكاديمي، وأسبابه، وآثاره، وتحديد الأسس النظرية لحوكمة الجامعات من حيث مفهومها، ومبادئها، وأهدافها، وأهميتها، ودواعي الاهتمام بها، وصعوبات تطبيقها بالجامعات، وعلاقة مبادئ حوكمة الجامعات بمواجهة الفساد الأكاديمي، وكذلك تعرُّف تجربة أستراليا في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي، ورصد مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات المصرية، واعتمد على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة ومن أهمها: إعادة النظر في اللوائح والقوانين التي تحكم سير العمل الجامعي وتنظمه، وتطبيق القوانين الرادعة على مرتكبي الممارسات الفاسدة بالجامعات دون تمييز، وضرورة تبني ثقافة الحوكمة الرشيدة، وتفعيل مبادئها من شفافية ومساءلة ومشاركة ومكافحة فساد، ونشر الوعي بين جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي من القيادات الإدارية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والباحثين، والإداريين بمفهوم الحوكمة الرشيدة ومبادئها، ونشر الثقافة الأخلاقية، ويتم ذلك من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل، وتفعيل ميثاق عمل أخلاقي يلتزم به جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي، وتبني سياسة واضحة ومُلعنة لمجابهة الفساد الأكاديمي في الجامعات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي.

الكلمات الدالة: حوكمة الجامعات- الفساد الأكاديمي- مكافحة الفساد- المساءلة.

مقدمة:

يُعد الفساد الأكاديمي والافتقار إلى النزاهة الأكاديمية من أخطر المشكلات التي قد يواجهها التعليم العالي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، حيث بات الفساد الأكاديمي قضية عامة تُؤرق كافة المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وبالرغم من أن ممارسات الفساد الأكاديمي ليست بالممارسات الحديثة، إلا أن قضايا التدويل والخصخصة والرقمنة والتسويق جعلت الأخلاقيات المهنية والأكاديمية تتصدر قمة أولويات العديد من الجامعات، وذلك نظرًا لما يخلفه الفساد الأكاديمي وراءه من تداعيات سلبية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض جودة وكفاءة التعليم الجامعي، وضعف ثقة الجمهور في أحد أهم المؤسسات الحيوية بالمجتمع، والمساهمة في نشر ثقافة الفساد والقيم المشوهة، ومن ثم تقويض قيمة التعليم الجامعي(Schmidt,2021, pp.153-155).

ومع تنوع ممارسات الفساد الأكاديمي، وتطور مظاهره وأساليبه، وما لازم ذلك من انعكاسات سلبية أثرت على أخلاقيات وقيم المجتمع بصفة عامة والمجتمع الجامعي بصفة خاصة، فأصبح لزامًا على الدول أن تتبني مجموعة من المداخل كآلية قوية وفعالة تُسهم في مجابهة الفساد الأكاديمي بالجامعات، ومن هذه المداخل: مدخل الحوكمة الرشيدة، حيث تُمثل الحوكمة الرشيدة للجامعات أداة قوية وفعالة تساعد في الكشف عن السلوكيات الفاسدة ومجابهتها، وتُسهم في تفعيل نظم المساءلة لما تتميز به من تشاركية، وشفافية، ومساءلة، واحترام سيادة القانون، وبالتالى تُعد مفتاح مهم لبلوغ التعليم الجامعي لأعلى المستويات قيمةً ومضمونًا(Salmi and Matross,2013, p.108).

مشكلة البحث وأسئلته:

أصبحت الجامعات المصرية في ظل عصر التحول الرقمي تعاني من انتشار العديد من السلوكيات غير الأخلاقية والممارسات الفاسدة، والتي أثرت بدورها تأثيرًا سلبيًا على أداء الجامعات وجودتها، ومن ثم تراجع مستواها في التصنيفات العالمية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة للارتقاء بالتعليم الجامعي المصري إلا أن هناك مجموعة من السلوكيات غير الأخلاقية والانحرافات الأكاديمية في البيئة الجامعية، وهذا ما أكدته نتائج البحوث والدراسات السابقة، ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

1- تقدم ترتيب مصر في مؤشرات الانتحال العلمي، وتدنى ثقافة حقوق الملكية الفكرية (الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2030، ص ص32-33).

2- وجود قصور لدى الطلاب في معرفة حقوق الملكية الفكرية وطرق التوثيق الصحيحة وكيفيتها، وانتشار السرقات العلمية في بعض الجامعات المصرية، وأن هناك عدة إشكاليات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي في مصر منها قلة وجود ضوابط وتشريعات للحد من هذه الممارسات الفاسدة (عبد القادر، 2019، ص ص 164-188)،

3- ظهور بعض السرقات العلمية بين بعض الباحثين من طلاب الدراسات العليا، ووجود العديد من مظاهر الانتحال العلمي في بعض الأبحاث العلمية خاصة في مجال العلوم الإنسانية.

4- انتشار ما يعرف بالمكاتب التجارية الخاصة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية.

5- انتشار ظاهرة الانفلات في منح درجتي الماجستير والدكتوراه (الدهشان، 2018، ص ص96-99).

6- ضعف وقصور التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (شاهين، 2021، ص3).

7- تدنى أخلاقيات بعض الطلاب، وقلة التزامهم بأنظمة ولوائح الجامعة، كما يُمثل الغش في الامتحانات مشكلة تربوية من مشكلات التعليم الجامعي (الدقرني، 2020، ص ص195-196).

وفي ضوء ما سبق، يسعي البحث الحالي للإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما الإطار المفاهيمي للفساد الأكاديمي بالجامعات؟
2- ما الأسس النظرية لحوكمة الجامعات وعلاقتها بمواجهة الفساد الأكاديمي؟
3- ما تجربة أستراليا في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي؟
4- ما مظاهر الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية؟
5- ما المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي في الجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة؟

أهداف البحث:

1- عرض الإطار المفاهيمي للفساد الأكاديمي بالجامعات.
2- تحديد الأسس النظرية لحوكمة الجامعات وعلاقتها بمواجهة الفساد الأكاديمي.
3- تعرُّف تجربة أستراليا في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي.
4- رصد مظاهر الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية.
4- تقديم المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي في الجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة.

أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:**

1- يتزامن البحث الحالي مع جهود الدولة لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله وتبنى سياسة الإصلاح في كافة الجوانب ومختلف القطاعات، ويتضح ذلك جليًا من خلال تشريع الدولة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2018م، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022م.
2- يتزامن البحث الحالي مع التوجهات العالمية التي تنادي بضرورة تطبيق مدخل حوكمة الجامعات كمدخل إداري حديث يُسهم في تحسين أداء الجامعات والارتقاء بمستواها، ومن ثم تعزيز تنافسيتها.

- **الأهمية التطبيقية:**

1- قد يُفيد هذا البحث صانعي ومتخذي القرار في التعليم الجامعي، وكذلك القيادات الجامعية في الوقوف على مفهوم الفساد الأكاديمي بالجامعات، وتعرّف أسبابه، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية لمواجهة هذا النوع من الفساد.
2- تأمل الباحثة أن يُسهم هذا البحث في رفع درجة الوعي بأهمية مكافحة الفساد الأكاديمي بكافة صوره ومظاهره، وتعزيز مفهوم الحوكمة الرشيدة وتطبيق مبادئها بالجامعات، وأن يكون إضافة علمية قيمة وثرية للمكتبة العلمية والتربوية على حد سواء.

حدود البحث:

- اقتصر البحث الحالي على دراسة الفساد الأكاديمي في وظائف الجامعة وأدوارها الثلاثة والمُتمثلة في (التعليم والتعلم- البحث العلمي- خدمة المجتمع وتنمية البيئة)، ومواجهة هذا الفساد دون غيره من أنواع الفساد الآخري، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بالجامعات المصرية.
- تم اختيار أستراليا كتجربة ناجحة في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي، وذلك وفقًا لعدة مبررات منها: تحتل أستراليا المرتبة الحادية عشر (11) من إجمالي 180دولة كأقل الدول فسادًا في العالم (Transparency International , 2021, p.2)، كما تحتل المرتبة السادسة عشر (16) من إجمالي 167دولة في 12مؤشر، فعلي سبيل المثال احتلت المرتبة العاشرة (10) في مؤشر الحوكمة كأفضل دولة في نظام الحوكمة على مستوى العالم، والمرتبة الحادية عشر (11) في مؤشر جودة التعليم (Legatum Institute, 2021, p.16).

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي، ويُعد هذا المنهج ملائمًا لطبيعة هذا البحث، حيث يستخدم هذا المنهج في وصف وتحليل الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ولا يقتصر على ذلك، بل يمتد ليشمل جمع البيانات، وتفسيرها، وذلك من خلال التعبير عنها كمًا وكيفًا (عبيدو، محمود، 2018، ص40)، فمن خلال استخدام هذا المنهج تم تحديد الإطار المفاهيمي لحوكمة الجامعات، وتعرُّف الأسس النظرية للفساد الأكاديمي بالجامعات، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول هذه الظاهرة، كما استفادت الباحثة من هذا المنهج في دراسة التجربة الأسترالية في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي للاستفادة منها بما يتناسب مع ظروف وإمكانات الجامعات المصرية، ثم تقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي في الجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يلي:

1- الحوكمة: Governance

وتُعرّف لغويًا بأنها: " الحوكمة من حكم وأحكم الشيء أو الأمر أي أتقنه "(أنيس وآخرون، 2004، ص190).

أما اصطلاحًا فتُعرّف بأنها: مجموعة من اللوائح والقوانين التي تدار من خلالها المؤسسة وتُسهم في جودتها (المليجي، 2011، ص418).

2- حوكمة الجامعات: University Governance

ويقصد بها مجموعة الأنظمة والقوانين التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وذلك من خلال اتباع الطرق والأساليب المناسبة والفعالة التى تحقق رسالة وأهداف المؤسسة الجامعية (عويس، 2012، ص27).

ويُعرفها البحث إجرائيًا بأنها: مدخل إداري حديث يرتكز على مجموعة من المبادئ الفعالة التى تحكم وتنظم عمل الأفراد بالمؤسسة الجامعية وهي: الشفافية، والمشاركة الفعالة، والمساءلة، والحرية

الأكاديمية، ومكافحة الفساد، بغية مواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية، وذلك من أجل ضمان تحقيق الجودة والتميز والريادة في أدائها، وتعزيز مركزها التنافسي على الصعيدين الدولي والإقليمي.

3- فساد: Corruption

ويعرف لغويًا بأنه: " اللهو والتلف، فسد ضد صلح"(أحمد وآخرون، 2004، ص402).

أما اصطلاحًا فقد عرفته لجنة الشفافية والنزاهة في تقريرها الثاني بأنه: كل فعل يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق، وذلك من أجل تحقيق غاية تتعارض مع القوانين والتشريعات التى تم وضعها من جانب الدولة (لجنة الشفافية والنزاهة، 2008، ص6).

4- الفساد الأكاديمي: Academic Corruption

يُعرف بأنه هدم وتدمير للفضيلة والمثل والمبادئ الأخلاقية في الممارسات الأكاديمية سعياً لتحقيق مجموعة من المكاسب والمنافع الشخصية أو المؤسسية.(Ren,2012, p.22)

ويُعرفه البحث إجرائيًا بأنه: انتهاك للقوانين والمعايير الأخلاقية وإخلال بقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972م والتعديلات التي أُجريت عليه، والمُتعلقة بوظائف الجامعة وأدوارها المُتمثلة في التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث يقوم فرد أو مجموعة من أفراد المجتمع الأكاديمي (أعضاء هيئة التدريس- طلاب- باحثين) بارتكاب سلوكيات لا أخلاقية تُسيئ لسمعة المؤسسة الجامعية، مما يترتب عليه عرقلة مسيرة التعليم والبحث العلمي.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

ويتم في هذا البحث عرض الدراسات العربية أولًا، ثم الدراسات الأجنبية، وذلك وفقًا لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو التالي:

أولًا: الدراسات العربية:

1- دراسة رانيا حسن محروس (2016) بعنوان: "تفعيل الحوكمة المؤسسية بكلية التربية - جامعة عين شمس: تصور مقترح" (محروس 2016)

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسس النظرية للحوكمة المؤسسية بالجامعات المعاصرة، ورصد واقع الحوكمة المؤسسية بكلية التربية جامعة عين شمس، وتقديم تصور مقترح لتفعيل الحوكمة المؤسسية بكلية التربية جامعة عين شمس، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك جوانب قوة ومواطن ضعف رصدتها الدراسة الميدانية فيما يتعلق بواقع الحوكمة المؤسسية بكلية التربية جامعة عين شمس، وتمثلت أهم جوانب القوة في (تمتع أعضاء هيئة التدريس بقدر من الحرية في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم في مجالس الأقسام، وتمتلك الكلية قواعد بيانات عن كافة العاملين بها، وتبذل الكلية قصاري جهدها لتحقيق متطلبات الجودة والاعتماد)، بينما تمثلت أهم مواطن الضعف في (قلة توافر الشفافية في إتاحة المعلومات، وضعف ثقافة المشاركة والعمل بروح الفريق، وقلة وجود معايير واضحة ومحددة تلجأ إليها الكلية أثناء تقييم أداء مجالس الأقسام ومجلس الكلية، وقصور تطبيق مبدأ العدالة التنظيمية بين العاملين).

2- دراسة عائشة بنت سيف الأحمدي (2016) بعنوان: "صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية: آراء عينة من طلبة الدراسات العليا" (الأحمدي، 2016)

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن من أبرز صور الفساد انتشارًا بين طلاب الدراسات العليا الانتحال العلمي لمؤلفات الغير، بينما من أكثر صور الفساد انتشارًا بين أعضاء هيئة التدريس كما يراها طلاب الدراسات العليا الاستغلال العلمي والمادي للطلاب، والتحرش الجنسي، وأوصت الدراسة بضرورة سن القوانين واللوائح التي تُجرّم هذا النوع من الفساد، ووضع معايير واضحة ومحددة يمكن من خلالها قياس النزاهة الأكاديمية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

3- دراسة محمد ماهر أبو النصر (2017) بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل الحوكمة بكليات جامعة الأزهر تفهنا الأشراف" (أبو النصر، 2017)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الحوكمة بكليات جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتعرُّف معوقات تطبيق الحوكمة بكليات جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ووضع تصور مقترح لتفعيل الحوكمة بكليات جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن مستوى تطبيق الحوكمة بكليات جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف متوسطًا يقترب من درجة الضعف، وأن إجمالي معوقات تطبيق الحوكمة كان كبيرًا من حيث مستوى التوافر.

4- دراسة نهاد أبي عبد الله الحسين عبد الدايم (2021) بعنوان: "الحوكمة كمدخل لتحسين القدرة التنافسية في الجامعات المصرية: جامعة المنصورة أنموذجًا" (عبد الدايم، 2021)

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة كمدخل إداري في تحسين القدرة التنافسية لجامعة المنصورة من منظور القيادات الأكاديمية، ووضع تصور مقترح لتطبيق الحوكمة بجامعة المنصورة من أجل تحسين قدرتها التنافسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن للحوكمة أهمية كبيرة في تعزيز القدرة التنافسية لجامعة المنصورة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة رومينا إيفوما أسياي Romina Ifeoma Asiyai (2015) بعنوان: "استراتيجيات مديري المدارس لمكافحة الفساد في الجامعات بنيجيريا" (Asiyai, 2015)

هدفت الدراسة إلى تحديد مظاهر الفساد في الجامعات بنيجيريا، وتعرّف أسبابه، وتقديم الإجراءات التى يمكن اعتمادها من قبل مسئولي الجامعات لمكافحة الفساد، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تعدد مظاهر الفساد في الجامعات بنيجيريا، وتمثلت أبرز هذه المظاهر في الغش في الامتحانات من قبل الطلاب، وانتحال الهوية، وتغيير الدرجات من قبل بعض المحاضرين، ورشوة الطلاب للمحاضرين بالمال والهدايا مقابل الحصول على أعلى الدرجات، واختلاس الأموال، التحرش الجنسي بالطالبات، وقلة التزام الطلاب بحضور المحاضرات، وانتحال أعمال الآخرين من قبل بعض الطلاب وبعض المحاضرين، وفساد يتعلق بسياسات القبول في الجامعات، وفساد يتعلق بعمليات الجودة والاعتماد، كما أظهرت نتائج الدراسة أن من أبرز أسباب الفساد في الجامعات النيجيرية:

الانحطاط الأخلاقي للمجتمع النيجيري وغياب الشخصية الأخلاقية الجيدة، والرغبة القوية في امتلاك الثروة والكسب المادي السريع، وعدم الخوف من الله، وضعف الإدارة، والرغبة في اجتياز الامتحانات.

2- دراسة أريجا ياردو Arega Yirdaw (2016) بعنوان: "دور الحوكمة في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي الخاص بأثيوبيا" (Yirdaw,2016)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي الخاص بأثيوبيا وتحسين جودتها، واعتمدت على المنهج الوصفي مستخدمة أسلوب دراسة الحالة النوعية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: اعتقاد معظم القيادات التربوية أن الحوكمة تُسهم بشكل فعال في تحسين جودة التعليم العالي، وأن مؤسسات التعليم العالي الخاص تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالسعي نحو تحقيق التوازن بين متطلبات الحكومة ومتطلبات أصحاب المصلحة في ظل بيئة تعانى من: (نقص التمويل- ندرة المعلمين والمدربين المؤهلين والأكفاء، ضعف مستوى الطلاب، ضعف البنية التحتية، ضعف عمليتي التنظيم والتنسيق).

3- دراسة أوجو أوغامادو وإينواه شيدينما Uju Ughamadu and Enuah Chidinma (2021) بعنوان: " تأثير الممارسات الفاسدة على التحصيل الأكاديمي للطلاب بالجامعات الحكومية في ولاية أنامبرا" (Ughamadu and Chidinma , 2021)

هدفت الدراسة إلى تعرّف تأثير الممارسات الفاسدة على التحصيل الأكاديمي للطلاب بالجامعات الحكومية في ولاية أنامبرا بنيجيريا، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تمثلت في تحديد مدى تأثير الرشوة والانتحال العلمي على التحصيل الدراسي للطلاب بالجامعات الحكومية في ولاية أنامبرا، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تؤثر الرشوة بدرجة كبيرة على التحصيل الدراسي للطلاب بمتوسط درجات 3.26، وتمثلت أبرز مظاهر الرشوة من وجهة نظر الطلاب فيما يلى: (تقديم الأموال أو الهدايا للمحاضرين مقابل الحصول على درجات مرتفعة- ممارسة الجنس مقابل الحصول على تقديرات مرتفعة- المحسوبية في منح الدرجات للطلاب- انتحال الهوية من جانب بعض الطلاب أثناء الامتحانات)، كما أظهرت النتائج أن الانتحال العلمي يؤثر بدرجة كبيرة على التحصيل الدراسي للطلاب بمتوسط درجات 3.31، وتمثلت أبرز مظاهر الانتحال العلمي من وجهة نظر الطلاب فيما يلى: (انتحال أعمال الآخرين ونسبها للذات دون الاستشهاد بالمصدر).

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

وتأسيسًا على ما سبق عرضه من دراسات عربية وأجنبية، يتضح أن هناك بعض أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، بالإضافة إلى أوجه الاستفادة ويتضح ذلك على النحو التالي: تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في عرض بعض مظاهر الفساد الأكاديمي بالجامعات، والتأكيد على ضرورة تبني مدخل الحوكمة الرشيدة لما لها من دور مهم في تحسين أداء المؤسسة الجامعية وتحقيق جودتها وتميزها، كما تشابه مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي مثل دراسة محمد ماهر أبو النصر (2017)، ودراسة نهاد أبي عبد الله الحسين عبد الدايم (2021)، ودراسة Romina Ifeoma Asiyai (2015)، ودراسة Uju Ughamadu and Enuah Chidinma (2021)، واختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الاستعانة بتجربة أستراليا في حوكمة

الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي، واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عرض مشكلة البحث وتأكيد أهميتها.

محاور البحث:

يسير البحث وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: الأسس النظرية للفساد الأكاديمي بالجامعات

1- مفهوم الفساد الأكاديمي:

لقد تعددت مفاهيم الفساد بشكل عام، ولعل أشمل هذه التعريفات: تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه: إساءة الفرد في استعمال الوظيفة المنوط القيام بها من أجل تحقيق المنفعة الشخصية (منظمة الشفافية الدولية، 2019).

كما تنوعت مفاهيم الفساد الأكاديمي، ومنها على سبيل المثال:

- ❖ يُقصد بالفساد الأكاديمي مجموعة من الممارسات التى يتم ارتكابها من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس وبعض الطلاب والباحثين بالجامعات، والتي تنتهك القيم والمعايير الأخلاقية والعلمية والقانونية التى تم إعدادها من قبل المُختصين بالجامعة (الأحمدي، مرجع سابق، ص298).
- ❖ ويُعرف بأنه هدم وتدمير للفضيلة والمثل والمبادئ الأخلاقية في الممارسات الأكاديمية سعياً لتحقيق مجموعة من المكاسب والمنافع الشخصية أو المؤسسية (Ren, op.cit,p.22).
- ❖ كما يُعرف بأنه استغلال متعمد للمنصب الأكاديمي من قبل بعض الأساتذة بالجامعات بهدف تحقيق المنافع الشخصية (أمين، 2018، ص47).

ويتضح من التعريفات السابقة ما يلي:

- اتفقت التعريفات السابقة على أن الفساد الأكاديمي عمل غير أخلاقي يتنافى مع أخلاقيات المهنة.
- اتفقت التعريفات السابقة على أن الفساد الأكاديمي ممارسة يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد لتحقيق منفعة ما، مما يؤثر سلبًا على سمعة الجامعات ويؤثر على جودتها وكفاءتها.

2- أسباب الفساد الأكاديمي:

تعددت أسباب الفساد الأكاديمي ومنها:

- انخفاض الدخل المادي المُخصص لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات (حنفي، 2019، ص175).
- تسامح المجتمع مع الفساد بكافة صوره في مختلف المؤسسات (Sumah and Borosak,2019, p.68).
- كثرة الأعباء التدريسية والبحثية والخدمية المُلقاة على عاتق أساتذة الجامعات (أبو سمرة، والطيطي، 2019، ص256).
- القصور في تطبيق معايير الجودة والتميز في الأداء ببعض الجامعات (الخطيب، مرجع سابق، ص47).
- ضعف استقلالية بعض الجامعات في إدارة شئونها (الزنفلي، 2013، ص 476).
- الافتقار إلى آلية رادعة لمواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات (Jiaxue, 2010).

- ضعف الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية وغرس القيم بداخل نفوس النشء منذ الصغر.
- الإهمال من جانب بعض الطلاب، حيث يفضل البعض منهم اللجوء للطرق السهلة للحصول على الدرجات والشهادات العلمية بدلًا من الجد والاجتهاد (أمين، مرجع سابق، ص51).

3- آثار الفساد الأكاديمي على الجامعات:

يؤثر الفساد الأكاديمي تأثيرًا سلبيًا على أداء الجامعات، وتشمل هذه الآثار ما يلي:

- إعاقة خطط الدول لتنمية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي(Feoktistova, 2014, p.1).
- حدوث خلل في النسيج الاجتماعي للدولة (الأحمدي، مرجع سابق، ص304).
- تشويه الصورة الاجتماعية لأساتذة الجامعات وفُقدانهم موضع القدوة والاحترام في نظر أفراد المجتمع.
- فقدان النزاهة والمعايير الأخلاقية في البيئة الجامعية(Ren, op.cit, p.20) .
- تشويه سمعة المُخرجات التعليمية، ومن ثم تشويه سمعة الجامعات التى ينتشر بها الفساد الأكاديمي (Heyneman, 2014, p.1).
- فُقدان الشهادة الجامعية لقيمتها (حميد، 2009، ص ص 405-407).
- خلق مناخ غير عادل بين الأفراد أثناء تولى الوظائف.
- صعوبة حصول خريجي الجامعات التى بها نسب فساد عالية على وظائف بعد التخرج، حيث تطلب بعض مؤسسات وشركات التوظيف أثناء الإعلان عن وظائفها الشاغرة خريجي جامعات محددة مشهود لها بالكفاءة والجودة والنزاهة وتستبعد خريجي الجامعات المشهورة بممارساتها الفاسدة (Zhivkovikj, 2016, p.27).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الجامعات وعلاقتها بمواجهة الفساد الأكاديمي

1- مفهوم حوكمة الجامعات:

تُعد حوكمة الجامعات محركًا رئيسًا نحو التغيير والتطوير، وأحد العناصر المهمة التى يمكن أن تؤدى إلى تحسين الأداء الجامعي وتميزه، فهي ليست مجرد نظام لإدارة وتنظيم العملية التعليمية بالجامعات فحسب، وإنما تهتم بالعمليات والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التى يتم من خلالها صياغة السياسات وتحديد الأهداف والأولويات وتخصيص الموارد وتنفيذ الإصلاحات.(Shibru et al 2017, p.55)

وقد تعددت مفاهيم حوكمة الجامعات ولعل من أبرز هذه المفاهيم ما يلي:

- ❖ يُقصد بحوكمة الجامعات "الطريقة التى يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعة وإدارة أقسامها العلمية وكلياتها ومتابعة تنفيذ خطتها الإستراتيجية وتوجهاتها العامة، وكذلك متابعة تطوير نظم إدارتها وتقييم أدائها بصورة مستمرة، وأساليب متابعة صنع واتخاذ القرارات الجامعية الرشيدة بها، وتكوين هيكلها التنظيمى، وكيفية استغلالها للموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة بها" (خورشيد، ويوسف، 2009، ص13).
- ❖ كما تعنى الطريقة التى يتم من خلالها تنظيم الجامعة وتشغيلها وإداراتها (Hong, 2018, p.724).

❖ وتُعرَّف بأنها مجموعة الأنظمة والقوانين التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وذلك من خلال اتباع الطرق والأساليب المناسبة والفعالة التى تحقق رسالة وأهداف المؤسسة الجامعية (عويس، مرجع سابق، ص27).

ويتضح من التعريفات السابقة ما يلي:
- تُمثل الحوكمة الرشيدة للجامعات وسيلة لتنظيم العلاقات بين كافة الأطراف بالمؤسسة الجامعية.
- تهدف الحوكمة الرشيدة بالجامعات إلى تطبيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة من أجل التصدي لكافة التحديات التى تواجهها المؤسسة الجامعية والتي يأتي الفساد في مقدمتها.

2- مبادئ حوكمة الجامعات:

هناك مجموعة من المبادئ الفعالة لحوكمة الجامعات والتي ينبغي تفعيلها من قبل الإدارة الجامعية من أجل الارتقاء بمستوي المؤسسة الجامعية وتعزيز جودتها، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

أ- الشفافية transparency

وتعنى سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات، والانفتاح في العلاقة القائمة بين الإدارة الجامعية العليا وأصحاب المصلحة (الشباطات، 2018، ص153).

ب- المشاركة الفعالة Effective Participation

وتعني إتاحة الفرصة لكافة الفئات ذات الصلة للمشاركة في عملية صنع القرارات الجامعية واتخاذها، وكذلك المشاركة في تقييم أداء المؤسسة الجامعية (الخطيب، 2019، ص89).

ج - المساءلة Accountability

ويُقصد بها وجود مجموعة من الأساليب التي تستند إليها المؤسسة الجامعية كي تستطيع محاسبة المسئولين ومتخذي القرار عما تم إنجازه من مهام، وكذلك متابعة أدائهم لتلك المهام (عبد الحكيم، 2012، ص70).

د - الحرية الأكاديمية Academic freedom

تعددت تعريفات الحرية الأكاديمية، ولعل من أبرز هذه التعريفات تعريف الحرية الأكاديمية بأنها "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فرديًا أو جماعيًا في السعي وراء المعرفة وتطويرها ونقلها وتطبيقها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والإبداع والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة" (World University Service,1988, p.2).

هـ - مكافحة الفساد Combating Corruption

وتعنى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الوقاية من أشكال الفساد المتعددة مثل استغلال السلطة والرشوة والتصدي لمثل هذه الممارسات وردعها (خضري، 2014، ص7).

3- أهداف حوكمة الجامعات:

تتعدد أهداف حوكمة الجامعات لتشمل ما يلي:
- تحسين الأداء الجامعي، ومن ثم تحسين سمعة الجامعات.
- تعزيز مبدأ المشاركة والعمل بروح الفريق.
- تجنب حدوث صراعات من شأنها أن تُعرقل جودة الأداء الجامعي.

- الفصل بين الملكية والإدارة ورقابة الأداء، وإبراز أهمية الاستقلالية والحرية الأكاديمية فى تحقيق الجودة والتميز في الأداء (ضحاوي، والمليجي، 2011، ص 56).
- تحقيق مبادئ النزاهة، والشفافية، والعدالة، والمساءلة.
- حماية حقوق ومصالح أصحاب المصلحة (شلبي، 2014، ص39).

4- أهمية حوكمة الجامعات:

لحوكمة الجامعات أهمية كبيرة في تطوير الأداء الجامعي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وتتضح هذه الأهمية فيما يلي:

- تحسين الأداء الجامعي والعمل على تطويره، ومواجهة الفساد والوقاية منه مستقبلًا، ومن ثم تعزيز التنافسية.
- تُمثل أداة رقابة داخلية وإشراف ذاتي يُسهم بدوره في تحقيق رضا المجتمع (الزميتي، 2019، ص23).
- ترسيخ المبادئ والقيم الأخلاقية في المؤسسة الجامعية، والمساهمة في توفير بيئة تتسم بالنزاهة والشفافية.
- ضمان استثمار الموارد المادية والبشرية الاستثمار الأمثل (حماد،2010، ص62).
- تجنب الأخطاء والقصور في أداء المهام، وذلك من خلال التأكيد بصورة مستمرة على ضرورة مساءلة الإدارة الجامعية (الزهيري، القريشي، 2017، ص78).

5- دواعي الاهتمام بحوكمة الجامعات:

وتشمل هذه الدواعي ما يلي:

- الضغط الممارس على الجامعات من قبل أنظمة التصنيف العالمية جعل من تطبيق الحوكمة مطلبًا ضروريًا (برقعان، والقرشي، 2012، ص13).
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، مما نتج عنه كثافة كبيرة في الأعداد الطلابية (حسين، 2019، ص155).
- ضعف ثقة أفراد المجتمع في مؤسسات التعليم الجامعي، ويظهر ذلك جليًا في الدول النامية (غوانمة، 2018، ص105).
- ظهور أنواع جديدة من التعليم الجامعي كالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (برقعان، والقرشي، مرجع سابق، ص11).

6- صعوبات تطبيق حوكمة الجامعات:

- انتشار ثقافة مقاومة التغيير.
- انتشار البيروقراطية والروتين الإداري في بعض الجامعات.
- ضعف الاتصال بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية (القحطاني، 2020، ص375).
- ضعف الثقة بين العاملين والإدارة الجامعية.
- ضعف استقلالية الجامعات، وضعف الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.
- قلة توافر الموارد والإمكانات المادية (الحميدي، 2017، ص173).
- قلة الوعي بمفهوم حوكمة الجامعات ومبادئها.

- غياب مبدأ المساءلة، وضعف مبدأي الشفافية والنزاهة (الحميدي، المرجع السابق، ص 174).

7- علاقة تطبيق مبادئ حوكمة الجامعات بمواجهة الفساد الأكاديمي:

تُمثل الحوكمة الركيزة الأساسية لمواجهة الفساد بصفة عامة والفساد الأكاديمي بالجامعات بصفة خاصة، ويتم ذلك من خلال تطبيق مبادئها الفعالة وهي الشفافية، المشاركة، المساءلة، الحرية الأكاديمية، مكافحة الفساد بالمؤسسة الجامعية، حيث تُمثل الشفافية الإدارية حلقة الوصل بين الإدارة العليا وأصحاب المصلحة لما تقوم به من إفصاح عن كافة المعلومات والقوانين والتعليمات والمعايير التى تحكم العمل الجامعي وتنظمه (الطوب، 2019، ص6)، كما أن تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إفصاح الجامعة عن معلوماتها المالية والإدارية لكافة الجهات المعنية بكل شفافية موضوعية، سواء عن طريق عقد الاجتماعات الدورية أو إصدار الكُتيبات الورقية أو عبر الموقع الرسمي للجامعة، أو عن طريق إنشاء موقع إلكتروني تحت إشراف الجامعة يختص بمهمة عرض التقارير الخاصة بجوانب الأداء التعليمية والبحثية والخدمية وما تم إنجازه على مدار العام الدراسي، فهذا من شأنه أن يدعم مبدأ الشفافية في البيئة الجامعية ومن ثم مواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات.

كما تُعد المشاركة الفعالة في صنع القرار واتخاذه أداة تُعزز من جودة وكفاءة العمل الجامعي وتُسهم في رفع مستوى أداء المؤسسة الجامعية، سواء من خلال إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وكافة الأطراف ذات الصلة للمشاركة في صنع القرارات الجامعية، عن طريق تمثيلهم في مجالس ولجان الأقسام والكليات، وكذلك السماح للطلاب بالمشاركة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بدون الإفصاح عن الأسماء ضمانًا لتحقيق المصداقية والشفافية، حيث يُمكن إنشاء استطلاع رأي إلكتروني تحت إشراف الجامعة عبر موقعها الرسمي، أو إعداد استمارة استطلاع رأي ورقية ويتم توزيعها على الطلاب، فهذا من شأنه أن يُسهم في تعزيز مبدأ المشاركة ومن ثم مواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات.

وتُعتبر المساءلة وسيلة يتم من خلالها رقابة أداء جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي ومتابعة كيفية استخدامهم للسلطات والمسئوليات الممنوحة لهم، فمن خلالها تستطيع الإدارة العليا التأكد من قدرة العاملين بالمؤسسة الجامعية على تحمل المسئولية وأداء وظائفهم المنوط القيام بها وفق الأسس والمعايير المحددة سلفًا والمتفق عليها بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة، ومن ثم إمكانية مساءلتهم ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم (الراسبي، 2017، ص49)، فمساهمة الجامعة في نشر ثقافة المساءلة بين جميع أعضائها، من خلال إعداد الندوات وورش العمل القانونية التي تهدف إلى نشر الوعي القانوني بالحقوق والواجبات، وتطبيقها للقوانين الرادعة على مرتكبي الممارسات الفاسدة دون تمييز، كل هذا من شأنه أن يُحصن الجامعات ضد الفساد الأكاديمي.

كما تُعد الحرية الأكاديمية بمثابة دعامة أساسية من دعائم النهضة والتنمية كونها تُسهم في الارتقاء بمستوى العملية التعليمية ومن ثم تحسين أداء الجامعات وتحقيق تميزها، فمن خلال إعطاء الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس سواء في اختيار المقررات التي يرغبون في تدريسها، أو التدريس بالأسلوب الذي يرونه مناسبًا، أو السماح لكافة أعضاء المجتمع الأكاديمي من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وباحثين بحرية اختيار موضوعاتهم البحثية ومناقشة وعرض نتائجهم بحرية تامة دون

قيود، فإن ذلك من شأنه أن يقوض الفساد الأكاديمي ويُسهم في خلق بيئة جامعية مواتية تتسم بالنزاهة والشفافية والموضوعية.

ويُعتبر مبدأ مكافحة الفساد أحد أهم المبادئ التي ترتكز عليها الحوكمة الرشيدة لما له من دور فاعل ورئيس في تقويض الممارسات الفاسدة والانحرافات الأكاديمية وتعزيز الثقافة الأخلاقية، فمن خلال نشر الوعي بين جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي من القيادات الإدارية والأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والباحثين، والإداريين بمفهوم الحوكمة الرشيدة ومبادئها، ونشر الثقافة الأخلاقية، سواء عن طريق إقامة الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل، أو عن طريق توفير الدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة بالجامعات، وتشجيع كافة أعضاء المجتمع الأكاديمي على الكشف عن وقائع الفساد الأكاديمي سواء من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي المناسب لهم، أو من خلال توفير الحماية الكاملة للأشخاص المُبلغين عن وقائع الفساد الأكاديمي، كل هذا من شأنه أن يقوض من الفساد الأكاديمي، ويعزز النزاهة الأكاديمية، ويُسهم في الارتقاء بسمعة المؤسسة الجامعية ومن ثم تحقيق التميز المؤسسي والريادة العالمية.

المحور الثالث: تجربة أستراليا في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي

تُعد أستراليا سادس أكبر دولة في العالم، وأصغر القارات مساحة حيث تبلغ مساحتها (7,682,300) كيلومتر مربع، وعاصمتها كانبرا(Australian Government, 2021)، وتقع قارة أستراليا في نصف الكرة الجنوبي، يحدها من الشمال بحر ارفورا وبحر تيمور، والمحيط الهندي غربًا وجنوبًا، ومن الشرق يحدها المحيط الهادي "الباسفيك" (الدليمي، 2018، ص14)، ويبلغ عدد سكان أستراليا (25704340) مليون نسمة، وذلك وفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأسترالي لعام2021م (Australian Bureau of Statistics, 31 March 2021).

يتألف نظام التعليم الأسترالي من عدة مراحل تعليمية مُتدرجة تبدأ بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم في هذه المرحلة ليس إلزاميًا، ويتم تقديمه للأطفال من خلال مراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة، ويُشار إليها أيضًا باسم رياض الأطفال وذلك في بعض الأماكن بأستراليا (Australian Government, 2021)، وتُعد الهيئة الأسترالية لضمان جودة تعليم الأطفال ورعايتهم (The Australian Children's Education and Care Quality Authority، - وهي سلطة وطنية مستقلة مقرها في سيدني- هي الجهة المُختصة بدعم قطاع تعليم الأطفال ورعايتهم في هذه المرحلة، ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم، وذلك من أجل ضمان جودة الحياة والتعليم لهؤلاء الأطفال وتأهيلهم للمرحلة التالية من التعليم (Australian Children's Education and Care Quality Authority,2021)، ثم يلي ذلك مرحلة التعليم الرسمي ويشمل (التعليم الابتدائي والثانوي)، وهذا التعليم متشابه في جميع أنحاء أستراليا مع وجود اختلافات طفيفة فقط بين الولايات والأقاليم، وهو تعليم إلزامي يبدأ من سن السادسة(Australian Government, 2021))، ثم مرحلة التعليم العالي، ويتم توفير هذا التعليم بشكل عام من خلال الجامعات، والمعاهد الفنية، والتعليم الإضافي ، ومنظمات التدريب المُسجلة(Australian Government, 2021))، ويوجد في أستراليا (43) جامعة، منها جامعتان دوليتان وجامعة خاصة، ويقدم قطاع التعليم العالي الأسترالي مجموعة

متنوعة من البرامج التى تساعد صاحبها في الحصول على مؤهلات مرموقة ومعترف بها دوليًا، كما توفر الحكومة الأسترالية التمويل العام لقطاع التعليم العالي من خلال قانون دعم التعليم العالي لعام 2003م (Australian Government, 2021, p.12).

أُنشئت الجامعات الأسترالية بموجب قانون الولاية الصادر عن البرلمان الأسترالي، باستثناء الجامعة الوطنية التى تم إنشاؤها بموجب قانون اتحادي صادر أيضًا عن البرلمان (Croucher et al, March 2020, p.250)، ونظرًا لتاريخ أستراليا كمستعمرة بريطانية سابقة اعتمدت الجامعات الأولى فيها نظامًا من مجلسين مشابهًا إلى حد كبير لنظام الجامعات المدنية في إنجلترا، ويتألف هذا النظام من مجلس جامعي مسئول عن الشئون المالية ومجلس أكاديمي مسئول عن الشئون الأكاديمية وله الحق في الحكم الأكاديمي، وفى آواخر الثمانينيات بدأت الحكومة الفيدرالية الأسترالية (الكومنولثCommonwealth) باتخاذ عدة خطوات لتعزيز عمل الهيئات الحاكمة للجامعات، وذلك من خلال تبنى نموذجًا مؤسسيًا علنيًا لحوكمة الجامعات، يهدف إلى تقديم أكبر قدر من المساءلة للحكومة عن طريق مجالس جامعية معززة (Bratianu and Pinzaru, 2015, p.32).

تنقسم إدارة التعليم العالي في أستراليا إلى الحكومة المركزية (الفيدرالية)، وحكومات المقاطعات (الولايات)، تتحمل الحكومة الفيدرالية مسئولية مالية وسياسية كبيرة فهي مسئولة إلى حد كبير عن التمويل وسياسات التعليم العالي، بينما تحتفظ حكومات الولايات والأقاليم ببعض المسئولية التشريعية، والتي تتضمن أيضًا في بعض الأحيان التمويل، كما تتحمل مسئولية إجراء بعض التعيينات في مجالس الجامعات التى تُشرف على حوكمتها، ويتكون الهيكل التنظيمى للجامعات الأسترالية عادة من المستشار وهو الرئيس الرسمي للجامعة ويترأس الهيئة الإدارية (الرئيس غير التنفيذي)، ونائب رئيس الجامعة (الرئيس التنفيذي)، ومجلس الجامعة أو مجلس الشيوخ (الهيئة الإدارية) (Hong, Op.Cit, pp.723-726)، وتختلف الاختصاصات المحددة للهيئة الإدارية، ولكنها تشمل بشكل عام الإشراف على التخطيط المؤسسي والأكاديمي والأداء الجامعي، حيث يُعد مجلس الإدارة مسئولًا عن الحوكمة العامة للجامعة والإشراف على إدارتها(Rowlands, 2013, p.340).

ويتضح مما سبق، أن الجامعات الأسترالية تتمتع بنظام حوكمة فعال، يضم العديد من المبادئ من شفافية، ومساءلة، ومشاركة، وحرية أكاديمية، مما يُسهم بدوره في تحقيق الجودة والتميز في أدائها، ومن ثم احتلال جامعاتها الصدارة في التصنيفات العالمية، وسيعرض البحث الحالي تجربة جامعة ملبورن في حوكمة الجامعات كنموذج ناجح لجامعة أسترالية عريقة ومتميزة تحتل الصدارة في التصنيفات العالمية وذلك النحو التالي:

- **تجربة جامعة ملبورن (The University of Melbourne) بأستراليا في الحوكمة الرشيدة لمواجهة الفساد الأكاديمي:**

تأسست جامعة ملبورن عام 1853م، وتعتبر من أهم المؤسسات العامة التى أسهمت في تقدم المجتمع الأسترالي، كما تُعد من أبرز الجامعات الرائدة على مستوى العالم حيث تتصدر المراتب الأولى في التصنيفات العالمية (The University of Melbourne,2021)، فعلى سبيل المثال تحتل جامعة ملبورن المرتبة (31) في تصنيف جامعة تايمز للتعليم العالي العالمية عام2021م (The World University Rankings,2021)، بينما تحتل المرتبة الأولي بين الجامعات الأسترالية، ويبلغ عدد

الطلاب في جامعة ملبورن(52,151) ألف طالب وتصل نسبة الطلاب الدوليين بها إلى (41%)، بينما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (9189) ألف عضو هيئة التدريس (The University of Melbourne, 2021, p.5)، وتضم جامعة ملبورن العديد من الكليات والمعاهد في مختلف العلوم والتخصصات (The University of Melbourne, 2021).

يتكون الهيكل التنظيمى للجامعة من المستشار ويترأس مجلس الجامعة ويعمل كرئيس شرفي لها، ونائب رئيس الجامعة وهو الرئيس التنفيذي، والمديرين التنفيذيين، ويُعد مستشار الجامعة ونائبه وكبار المديرين التنفيذيين مسئولون عن الرؤية الإستراتيجية للجامعة حيث تضمن قيادتهم أن تظل الجامعة مؤسسة مستدامة خاضعة للمساءلة وذات مستوى عالمي (The University of Melbourne, 2021)، وتخضع جامعة ملبورن لقانون عام2009م الخاص بها، حيث تُدار الجامعة من خلال مجلس يسمى بمجلس الجامعة ويتكون من 13 عضوًا، ويُمثل الهيئة الحاكمة للجامعة والمُخولة بسلطة وضع القوانين واللوائح (The University of Melbourne, 2021) ، لذا فقد حدد قانون جامعة ملبورن عدة مهام ومسئوليات يختص بها مجلس الجامعة تتمثل في تعيين نائب رئيس الجامعة ومراقبة أدائه، والموافقة على مهام الجامعة وخطتها الإستراتيجية وميزانيتها السنوية، ووضع السياسات والإجراءات التى تحكم وتُنظم عمل الإدارة الجامعية وفق القوانين والتشريعات، واعتماد أنظمة الرقابة، والإشراف العام على الجامعة وأنشطتها والحق في مساءلتها (University of Melbourne Act, 2009, pp.11-12)، بالإضافة إلى وجود مجلس أكاديمي يختص بالشئون الأكاديمية، ويُعد مسئولًا أمام مجلس الجامعة عن ضمان الجودة في الأنشطة الأكاديمية، والحفاظ على أفضل المستويات في التعليم والتعلم والبحث، ويدير المجلس الأكاديمي شئونه الأكاديمية الخاصة به، ولكنه يقدم تقاريره إلى مجلس الجامعة بصورة مستمرة للاطلاع عليها ومراجعتها.(The University of Melbourne, 2017, p.1)

تتبني جامعة ملبورن مبادئ الحوكمة الرشيدة لمواجهة الفساد الأكاديمي، ويتم ذلك من خلال تشريعها وتفعيلها لمجموعة من السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها المنشودة، كما تُلزم جميع أعضائها بالامتثال التام لمثل هذه المبادئ وتلك السياسات ويتضح ذلك على النحو التالي:

أ- الشفافية transparency

ويتضح هذا المبدأ جليًا في تبنى جامعة ملبورن لرؤية استراتيجية واضحة ومحددة، حيث يتمثل الهدف الرئيس للجامعة في سعيها نحو تحقيق أكبر قدر من النهوض بالمجتمع الأسترالي، وذلك من خلال الاعتماد الكلي على دعم وتعزيز عمليتي التعليم والبحث العلمي، كما تتلخص رؤية جامعة ملبورن في عدة نقاط من أهمها أنه بحلول عام 2030يحدث ما يلي:

- تقديم تعليم وخبرة متميزة ومستدامة للطلاب، وذلك من أجل إعداد قادة ناجحين ومواطنين عالميين قادرين على خدمة مجتمعهم والنهوض به.
- الاعتراف بأستراليا محليًا وعالميًا، وذلك من خلال إعداد البحوث المتميزة، وتقديم المنح الدراسية والالتزام بالتعاون الدولي وتعزيزه.
- النهوض بجامعة ملبورن وتعزيز الاتصالات وتقوية الروابط المحلية والعالمية.
- بناء مجتمع جامعي متطور ومتنوع وحيوي وتعزيز الروابط مع البلدان الآخري.

- تنظيم عملية التقدم والنهوض بملبورن وفقًا لخمسة موضوعات رئيسة لابد من التركيز عليها على مدار العقد المُقبل وهم على التوالي: المكان، والمجتمع، والتعليم، والاكتشاف، والعالمية (The University of Melbourne, 2021).

ب- المشاركة الفعالة Effective Participation

تُقر جامعة ملبورن بحرية مشاركة الموظفين في الهيئات المهنية أو التمثيلية وتُشجع مشاركة الطلاب في الاتحادات الطلابية ومختلف الأنشطة الجامعية (The University of Melbourne, 2021, p.1).

ج- المساءلة Accountability

وتُفعل جامعة ملبورن هذا المبدأ من خلال تبنيها لعدة سياسات وهي:

- **سياسة السلوك المناسب في مكان العمل:** وتهدف هذه السياسة إلى تحديد القيم والمعايير التى يجب الالتزام بها في مكان العمل، وكذلك العواقب المترتبة على عدم الالتزام من أجل ضمان وجود وثيقة أخلاقية بما يُحقق أفضل المصالح للجامعة، وتنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين دون تمييز، أما بالنسبة للسلوك الشخصي والمهني يجب على الموظفين التمسك بقيم الجامعة، والحفاظ على أداء العمل الجامعي، والامتثال لسياسات وعمليات الجامعة وأي توجيهات صادرة من الإدارة الجامعية، والإفصاح عن أي تضارب في المصالح وعدم إساءة استخدام أموال الجامعة أو مواردها (The University of Melbourne, 2021).
- **سياسة المحافظة على السلوك الجيد للطالب:** وتهدف هذه السياسة إلى التأكد من تحديد المعايير السلوكية للطلاب والالتزام بها، والتأكد من أن إجراءات تأديب الطلاب شفافة وعادلة ومتسقة مع مبادئ العدالة التنظيمية، ويجب على الطلاب وفقًا لهذه السياسة أن يلتزموا بقوانين الجامعة، وتجنب الانخراط في أي سلوك غير لائق، كما توضح هذه السياسة العقوبات المُطبقة في حالة ارتكاب سوء السلوك الأكاديمي والتي تتدرج وفقًا للسلوك المُرتكب(The University of Melbourne, 2021, pp.1-2)

د- الحرية الأكاديمية Academic freedom

ويتم تفعيل هذا المبدأ في جامعة ملبورن من خلال سياسة حرية التعبير الأكاديمي وذلك على النحو التالي:

- **سياسة حرية التعبير الأكاديمي (الحرية الأكاديمية):** وتهدف هذه السياسة إلى منح كافة الأفراد الحق في التعبير الأكاديمي مع تحمل المسئولية الكاملة المترتبة على هذه الحرية، وتحافظ جامعة ملبورن على المبادئ التقليدية للحرية الأكاديمية وتدافع عنها وتعززها في إدارة شئونها، حيث تدعم الجامعة حق جميع العلماء في البحث عن الحقيقة واعتناق الآراء المختلفة والتعبير عن آرائهم المختلفة بحرية تامة (The University of Melbourne, 2018, p.1).

هـ - مكافحة الفساد Combating Corruption

تعتمد جامعة ملبورن على تبني مجموعة من السياسات من أجل تفعيل هذا المبدأ، ومن هذه السياسات ما يلي:

- **سياسة مكافحة الاحتيال والفساد:** وتهدف هذه السياسة إلى التمسك بالقيم الجامعية، وتعزيز ثقافة الصدق والنزاهة، وتقديم إرشادات بشأن السلوك الذي يُشكل احتيالًا أو فسادًا، وتحديد مسئوليات

الموظفين، وتوضيح كيفية الإبلاغ عن حالات الاحتيال والفساد بالجامعة، وتلتزم جامعة ملبورن بمنع الاحتيال والفساد، ولا تتسامح الجامعة مُطلقًا مع الفساد والفاسدين (The University of Melbourne, 2021, pp.1-2).

- **سياسة حماية المبلغين عن المخالفات:** وتهدف هذه السياسة إلى التزام الجامعة بحماية المبلغين عن المخالفات الذين يقومون بالإفصاح القانوني عن السلوكيات غير الأخلاقية التى يتم ارتكابها بالحرم الجامعي، حيث تلتزم الجامعة بتعزيز ثقافة السلوك الصادق والأخلاقي ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة للشركات وتبنى مبادئ الشفافية والمساءلة في الممارسات الإدارية والتنظيمية (The University of Melbourne,2020, pp.1-2)، كما توفر الحماية الكاملة للأشخاص الذين يقومون بالإفصاح بموجب قانون الكومنولث أو بموجب القانون الفيكتوري، بالإضافة إلى سياسة حماية المبلغين عن المخالفات الجامعية من خلال موقع إلكتروني خاص بالجامعة لأى شخص يرغب في الإفصاح عن المخالفات الجامعية والسلوكيات غير الأخلاقية التى يتم ارتكابها من قبل البعض، فعلى سبيل المثال بموجب القانون الفيكتوري يمكن لأى فرد الإفصاح عن السلوكيات غير اللائقة التى يتم ارتكابها من قبل الجامعة أو أحد مسئوليها أو بعض موظفيها أو وكلائها مثل الأعمال الإجرامية- سوء السلوك المهني- الأداء غير النزيه- إساءة استخدام المعلومات- إساءة استخدام الموارد العامة- كل ما يُشكل خطورة على صحة وسلامة الأشخاص أو يضر بالبيئة (The University of Melbourne, 2021).

ويتضح من العرض السابق ما يلي:

- وضوح الرؤى والأهداف والسياسات الخاصة بجامعة ملبورن لمواجهة الفساد الأكاديمي من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- اعتبار تطبيق الحوكمة الرشيدة أمرًا ضروريًا لا غنى عنه، لما لها من دور مهم في الارتقاء بمستوي الجامعات الأسترالية، ومن ثم وتحقيق جودتها وتميزها.

المحور الرابع: مظاهر الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية

يواجه التعليم الجامعي اليوم العديد من التحديات نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية أو ما عُرف حديثًا بالثورة الصناعية الرابعة (The Fourth Industrial Revolution)، وما خلفته وراءها من تداعيات أثرت بدورها على جودة وكفاءة التعليم الجامعي، وأسهمت في نشر العديد من الممارسات غير الأخلاقية والانحرافات الأكاديمية بين كافة أعضاء المجتمع الأكاديمي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز الثقافة الأخلاقية وانتهاج العديد من المداخل الإصلاحية لمجابهة مثل هذه التحديات والتي يأتي الفساد الأكاديمي في مقدمتها، حيث بات انتشار الفساد الأكاديمي لا يقتصر على دولة بعينها، بل أصبحت تعاني منه العديد من الدول العربية والأجنبية، ولم تكن الجامعات المصرية بمنأى عن هذا الفساد، فعند النظر إلى واقع بعض الجامعات يتضح انتشار العديد من الممارسات الفاسدة والسلوكيات المُنحرفة بين أعضائها من غش وانتحال وتزوير وتدليس دون مراعاة لأبسط قواعد النزاهة الأكاديمية، مما ينعكس سلبًا على سمعة ومكانة الجامعات المصرية، ويُقوض ثقة الأفراد في جودة ومصداقية التعليم الجامعي.

وتتعدد مظاهر الفساد الأكاديمي في وظائف وأدوار الجامعات المُتمثلة في (التعليم والتعلم- البحث العلمي- خدمة المجتمع وتنمية البيئة)، وسيعرض البحث الحالي بعض هذه المظاهر وذلك على النحو التالي:

أ) الغش في الامتحانات: يُشكل الغش في الامتحانات من قبل الطلاب مظهرًا من مظاهر الفساد في مجال التعليم والتعلم، كما يُعد مشكلة اجتماعية وتربوية تعاني منها الجامعات المصرية، وتتعدد أسباب ودوافع الغش في الامتحانات ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

- رغبة بعض الطلاب في تحقيق النجاح، والحصول على أعلى الدرجات من خلال الطرق السهلة واليسيرة.
- تهاون بعض المراقبين مع الطلاب الذين يرتكبون الغش أثناء عملية المراقبة.
- الإهمال والتراخي في تطبيق القوانين والعقوبات الرادعة على مُرتكبي الغش من الطلاب (الشرقاوي، 2004، ص ص93-94).
- تشجيع أولياء الأمور لأبنائهم على ارتكاب الغش، وضعف الوازع الديني لدي بعض الطلاب.
- غموض بعض أسئلة الامتحان، وضعف فهمها من قبل الطلاب (قناوي، 2005، ص ص 263-265).
- التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث ظهر حديثًا ما يُعرف بالغش الإلكتروني، ويحدث هذا النوع من الغش من خلال السماح للطلاب باصطحاب الهواتف المحمولة داخل اللجان الامتحانية فيقوم بعض الطلاب بنشر أسئلة الامتحان على مواقع التواصل الاجتماعي، مما يُسهم في حدوث غش جماعي بين الطلاب، ويؤثر بدوره تأثيرًا سلبيًا على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (خليفة، 2016، ص119).

ويخلف الغش في الامتحانات وراءه العديد من الآثار السلبية ومنها المساهمة في غرس السلوكيات غير الأخلاقية في نفوس الطلاب مثل اللامبالاة، والاتكالية، والكذب، والتدليس، وحصول هؤلاء الطلاب على درجات لا يستحقونها نتيجة اللجوء إلى طرق غير شرعية، مما يؤثر بدوره على تكوينهم، وإعدادهم الأكاديمي والأخلاقي (زكري، وحجازي، 2012، ص4).

وعلى الرغم من نص القانون المصري الخاص بتنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية في مادته (125) على أن "كل طالب يرتكب غشا في امتحان أو شروعا فيه ويضبط في حالة تلبس يخرجه العميد أو من ينوب عنه في لجنة الامتحان ويحرم من دخول الامتحان في باقي المواد ويُعد الطالب راسبا في جميع مواد هذا الامتحان ويحال إلى مجلس التأديب. أما في الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس الكلية ويترتب عليه بطلان الدرجة العلمية إذا كانت قد منحت للطالب قبل كشف الغش" (قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية،2006، ص79)، إلا أن انتشار الممارسات غير الأخلاقية بين الطلاب مازال موجودًا، فعند النظر إلى واقع الجامعات المصرية نجد انتشارًا سريعًا للغش بين الطلاب فعلى سبيل المثال: تم ضبط 238حالة غش بجامعة القاهرة خلال امتحانات الفصل الدراسي الأول لعام 2018/2017م (ربيعي، 2018)، وتم ضبط 287حالة غش بجامعة المنوفية (شاكر، 2018)، كما تم ضبط771 حالة غش بجامعة الإسكندرية خلال امتحانات الفصل الدراسي الثاني لعام2019/2018م (رمضان، 2018)، وأعلن مركز أخبار جامعة سوهاج عن وصول حالات الغش بالجامعة إلى 150 حالة بنسبة 0,34% خلال امتحانات الفصل الدراسي الثاني لعام2018/2017م (أبو الغيط، 2018)، وغير ذلك من الجامعات التى تعانى من تلك الظاهرة، حيث لا توجد جامعة مُحصنة ضد الغش في الامتحانات، ويتضح من الإحصائيات سالفة الذكر أن الغش في الامتحانات ينتشر بصورة كبيرة بين الطلاب في الجامعات المصرية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة مواجهته بشتى الطرق والآليات.

كما أكدت نتائج العديد من الدراسات على انتشار الغش في التعليم الجامعي بين الطلاب، فعلي سبيل المثال توصلت دراسة (الدقرني 2020) إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تدنى أخلاقيات بعض الطلاب، وقلة التزامهم بأنظمة ولوائح الجامعة، كما يُمثل الغش في الامتحانات مشكلة تربوية من مشكلات التعليم الجامعي (الدقرني، مرجع سابق، ص ص195-196).

ب) الانتحال العلمي:

مع ظهور التقدم العلمي والتكنولوجي وانفتاح العالم من جراء العولمة، وما نتج عن ذلك من إتاحة العديد من المصادر والمراجع المختلفة على شبكة الإنترنت، انتشرت العديد من مظاهر الفساد في مجال البحث العلمي ولعل من أبرز هذه المظاهر الانتحال العلمي.

وقد تنوعت المترادفات الخاصة بالانتحال العلمي ومنها (السرقة العلمية- السرقة الأدبية- القرصنة الأدبية- السرقة الفكرية- الغش الأكاديمي- ضعف النزاهة العلمية) (مراد، وجوهر، 2018، ص 5)، وعلى الرغم من تنوع هذه المترادفات إلا أن جميعها يُمثل شكلًا من أشكال الإخلال بالأمانة العلمية والنزاهة البحثية.

عرفت **جامعة كورنيلCornell University** الانتحال العلمي بأنه: سرقة أفكار أو أعمال أو معلومات أو حتى آراء الآخرين ونسبها للذات دون الإشارة لمجهوداتهم، سواء كان ذلك الانتحال عمدًا أو عن غير قصد، وتشير الجامعة إلى أن الانتحال العلمي يُعد انتهاكًا صارخًا للنزاهة الأكاديمية (Cornell University College of Arts and Sciences, 2005)، كما يُعرف بأنه نسخ لآراء وأفكار الآخرين دون الاستشهاد بذلك وإرجاع الفضل لأهله، وهو فعل غير أخلاقي يتنافى مع مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي (عيد وآخرون، 2020، ص23).

وتتعدد أسباب ودوافع الانتحال العلمي ومن أهمها:

- قلة التشريعات والقوانين التى تُجّرم من انتحال مؤلفات الآخرين وأعمالهم الأدبية والعلمية في بعض الدول.
- ضعف الإعداد العلمي وقصور التكوين الثقافي لدى بعض الطلاب والباحثين، وقد يرجع هذا القصور إلى ارتكاز العملية التعليمية بالجامعات على طريقة الحفظ والتلقين، وقلة الاهتمام بعملية القراءة (عبد المعطي، 2018، ص ص102-103).
- قصور في المهارات المتعلقة بالكتابة العلمية باللغة الإنجليزية لبعض الطلاب والباحثين بصفة عامة والطلاب والباحثين غير الناطقين باللغة الإنجليزية بصفة خاصة وما يرتبط بذلك من مشكلات كثيرة في استخدام أسلوب إعادة الصياغة.
- انخفاض الوعي ببرمجيات كشف الانتحال العلمي العربية والأجنبية وقلة استخدامها في بعض الدول.
- انخفاض الوعي لدى بعض أفراد المجتمع الأكاديمي بمدى خطورة الانتحال العلمي، وقد يرجع ذلك إلى غموض السياسات الجامعية المتعلقة بالتشريعات والقوانين الرادعة للانتحال العلمي (علي، 2019، ص ص 14-15).

وتتعدد صور وأشكال الانتحال العلمي في الأوساط الأكاديمية ومنها:(حزين وآخرون، 2019، ص21)

- **الانتحال المباشر Direct Plagiarism**

وفي هذا النوع من الانتحال يقوم المُنتحل بالنقل الحرفي لأعمال ومؤلفات الآخرين دون ذكر المصدر.

- **الانتحال الذاتي Self - Plagiarism**

وفيه يقوم الباحث بإعادة نشر أعماله كما هي مرة ثانية بدون إضافة جديدة مثل إعادة نشر دراسة سابقة بأكملها، أو إعادة نشر بعض أجزاء من دراسة تم نشرها سابقًا لنفس المؤلف.

- **انتحال الأفكار Plagiarism of Ideas**

ويُقصد به قيام البعض بانتحال أفكار الآخرين مثل انتحال نظرية علمية، أو برنامج، أو نتيجة علمية، أو فكرة بحثية، ولا يُقصد هنا انتحال الأفكار العامة المعروفة والمتداولة بين كافة الأفراد وإنما يُقصد الأفكار الأصلية المُبتكرة التى ترجع نشأتها لمُكتشفيها.

وبالنظر إلى واقع الجامعات المصرية نجد العديد من نتائج الدراسات والأبحاث التي تؤكد انتشار الانتحال العلمي بين أعضائها فعلى سبيل المثال: كشفت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2030 على أوجه قصور يعاني منها البحث العلمي في مصر ومنها تقدم ترتيب مصر في مؤشرات الانتحال العلمي، وتدنى ثقافة حقوق الملكية الفكرية (الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2030، مرجع سابق، ص ص32-33)، وتوصلت دراسة (الدهشان 2018) إلى عدة نتائج من أهمها ظهور بعض السرقات العلمية بين بعض الباحثين من طلاب الدراسات العليا، ووجود العديد من مظاهر الانتحال العلمي في بعض الأبحاث العلمية خاصة في مجال العلوم الإنسانية (الدهشان، مرجع سابق، ص ص96-97)، كما توصلت دراسة (عبدالقادر 2019) إلى عدة نتائج من أهمها وجود قصور لدى الطلاب في معرفة حقوق الملكية الفكرية وطرق التوثيق الصحيحة وكيفيتها، وانتشار السرقات العلمية في بعض الجامعات المصرية، وأن هناك عدة إشكاليات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي في مصر منها قلة وجود ضوابط وتشريعات للحد من هذه الممارسات الفاسدة (عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 164-188)، وتوصلت دراسة (البسيوني 2017) إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن هناك تعدد في أشكال السرقات العلمية حيث بلغت 22 شكلاً جاء في مقدمتهم إعداد بحث من خلال نسخ ولصق النصوص من مصادر متعددة دون ذكرها، وأخذ أفكار الغير والتعبير عنها دون ذكر المصدر، ونقل بحث بكامله وكتابة الاسم عليه، وشراء الأبحاث من الآخرين (البسيوني، 2017، ص ص 58-59).

ج) نشر إعلانات المنح البحثية بعد انقضاء مُدتها:

تتعدد مظاهر الفساد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتتمثل أهم هذه المظاهر في نشر إعلانات المنح البحثية بعد انقضاء مُدتها، فقد يتعمد البعض عدم نشر الإعلانات الخاصة بالمنح البحثية من أجل إعطائها إلى المعارف والأقارب والأصدقاء، وقد يتم الإعلان عنها بعد انقضاء المدة مما يحرم الطلاب والباحثين من الاستفادة منها، وهذا ما أكدته نتائج العديد من الدراسات والأبحاث فعلى سبيل المثال

توصلت دراسة (شاهين 2021) إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضعف وقصور في التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (شاهين، مرجع سابق، ص3)، وتوصلت دراسة (الدسوقي2015) التي توصلت إلى اقتصار المنح الخارجية على فئة معينة من أعضاء هيئة التدريس وإهمال باقي الفئات الآخري (الدسوقي، 2015، ص201)، كما توصلت دراسة (علي2020) إلى عدة نتائج من أهمها تأخر وإهمال بعض الجامعات في نشر الإعلانات المتعلقة بالبعثات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الأقسام التابعة لها في الموعد المحدد، مما يؤدى إلى استفادة البعض من ذلك، وضياع الفرصة على البعض الآخر ممن يرغبون في الترشيح والتقديم (علي، 2020، ص215).

ويتضح من العرض السابق، أن هناك انتشار لبعض مظاهر الفساد الأكاديمي في بعض الجامعات المصرية في شتي وظائف الجامعة وأدوارها، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تبني مدخل الحوكمة الرشيدة، وضرورة تطبيق مبادئه من شفافية، ومساءلة، ومشاركة، وحرية أكاديمية، ومكافحة فساد، والاستفادة من التجربة الأسترالية كنموذج ناجح في حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي، سعيًا لتحقيق جودة وتميز الجامعات المصرية، ومن ثم تحسين وضعها بين نظرائها من الجامعات العربية والأجنبية.

المحور الخامس: المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي بالجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة

وبناءً على ما سبق عرضه من إطار نظري، يُقدم البحث مجموعة من المقترحات الإجرائية لمواجهة الفساد الأكاديمي في الجامعات المصرية باستخدام مدخل الحوكمة، وذلك على النحو التالي:

1- تفعيل مبدأ الشفافية ويتم ذلك من خلال عدة آليات من أبرزها:

- وجود نظم إدارية وسياسات شفافة واضحة ومُعلنة للجميع، ويتم تنفيذ ذلك من خلال توضيح هذه النظم وتلك السياسات أثناء اجتماعات مجالس الأقسام والكليات بصفة دورية، وإنشاء لجنة مُختصة بتوعية كافة أعضاء المجتمع الأكاديمي بالنظم والسياسات التي تتبعها الجامعة، والإعلان عن هذه السياسات عبر الموقع الرسمي للجامعي كي يستطيع الجميع الاطلاع عليها.
- إتاحة الإدارة الجامعية للتقارير السنوية عن جوانب الأداء التعليمية والبحثية والخدمية لكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الجامعية، ويتم تنفيذ ذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية، وإصدار الوثائق والتقارير في صورة كتيبات ورقية، والإعلان عبر الموقع الرسمي للجامعة.
- وضع معايير واضحة ومحددة تتسم بالموضوعية والشفافية فيما يتعلق بتعيين القيادات الأكاديمية، وكذلك معايير خاصة بتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإفصاح عن تلك المعايير لكافة أعضاء المجتمع الأكاديمي.
- إفصاح الجامعة عن نتائج الأداء الجامعي للمُستفيدين، ويتم تنفيذ ذلك من خلال مجالس الكليات أو الإعلان عبر الموقع الرسمي للجامعة.

2- تطبيق مبدأ المشاركة الفعالة ويتم ذلك من خلال عدة آليات من أبرزها:

- السماح للمُستفيدين بالمشاركة في صنع القرارات الجامعية واتخاذها، وكذلك تقييم الأداء الجامعي والعمل على تطويره، ويتم تنفيذ ذلك من خلال تمثيلهم في مجالس ولجان الكليات المختلفة.
- تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة التي تخدم المجتمع كالمشاركة في القوافل الصحية، والمعارض الخيرية، ويتم ذلك من خلال تحفيزهم ماديًا ومعنويًا.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال دعمهم ماديًا ومعنويًا.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة في وضع الخطط الإستراتيجية للجامعة، وإشراكهم في عمليتي صنع واتخاذ القرار الجامعي، ويتم تنفيذ ذلك من خلال تمثيلهم في مجالس ولجان الكليات والأخذ بآرائهم ومقترحاتهم ووجهات نظرهم بعين الاعتبار.

3- تفعيل مبدأ المساءلة ويتم ذلك من خلال عدة آليات من أبرزها:

- إعادة النظر في اللوائح والقوانين التي تحكم سير العمل الجامعي وتنظمه.
- تطبيق القوانين الرادعة على مرتكبي الممارسات الفاسدة بالجامعات دون تمييز.
- نشر ثقافة المساءلة في البيئة الجامعية، ويتم تنفيذ ذلك من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل المختلفة.

4- تطبيق مبدأ الحرية الأكاديمية ويتم ذلك من خلال عدة آليات من أبرزها:

- إعطاء الجامعة الحرية الكاملة في وضع البرامج التعليمية والمناهج الدراسية الخاصة بها دون قيود.
- إعطاء الحرية لأعضاء هيئة التدريس في تقييم طلابهم وفقًا لما يرونه مناسبًا.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين باختيار الموضوعات البحثية الخاصة بهم بحرية تامة.

5- تفعيل مبدأ مكافحة الفساد ويتم ذلك من خلال عدة آليات من أبرزها:

- إصدار ميثاق عمل أخلاقي يلتزم به جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي.
- تبني سياسة واضحة ومُلعنة لمجابهة الفساد الأكاديمي في الجامعات.
- الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في الكشف عن وقائع الفساد الأكاديمي بالجامعات.
- توفير الحماية الكاملة للأشخاص المُبلغين عن وقائع الفساد الأكاديمي.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال حوكمة الجامعات لمواجهة الفساد الأكاديمي.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

1- البسيوني، أشرف منصور (2017): السرقات العلمية في المكتبات الجامعية: دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية، **المجلة المصرية لعلوم المعلومات**، جامعة بني سويف، مج 4، ع 2.

2- أبو الغيط، راندا (9يونيو2018): **جامعة سوهاج تصدر بيان عن حالات الغش خلال امتحانات الفصل الدراسي الثاني**، مصر- سوهاج، جامعة سوهاج- مركز أخبار الجامعة، متاح على الرابط التالي: http://www.sohag-univ.edu.eg/news/?p=39616، 2020/10/3.

3- أبو النصر، محمد ماهر (2017) بعنوان: تصور مقترح لتفعيل الحوكمة بكليات جامعة الأزهر تفهنا الأشراف، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، جامعة الأزهر- القاهرة.

4- أبو سمرة، محمود أحمد والطيطى، محمد عبد الإله (2019): **مناهج البحث العلمي من التبيين إلى التمكين**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر.

5- الأحمدي، عائشة بنت سيف (مارس2016): صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية: آراء عينة من طلبة الدراسات العليا، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، مج30، ع118.

6- الحميدي، منال بنت حسين (أبريل 2017): واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعوقاتها بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء الهيئة الأكاديمية، **مجلة كلية التربية- جامعة بنها**، مج28، ع1.

7- أحمد، ناصر سيد وآخرون (2008): **المعجم الوسيط**، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.

8- الخطيب، أحمد على (2019): **التعليم العالي العربي متطلبات القيمة المضافة وتحديات التنمية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

9- الدليمي، صبحي أحمد (2018): **جغرافية أستراليا الإقليمية**، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع.

10- الدقرني، محسن عبد الحي (2020): رؤية أعضاء هيئة التدريس لمشكلات التعليم الجامعي "دراسة اثنوجرافية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة كفر الشيخ.

11- الزميتي، أحمد فاروق (يناير 2019): واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بجامعة العريش: دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية- جامعة بورسعيد**، ع 25.

12- الزنفلى، أحمد محمود (2013): **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي "دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة"**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

13- الزهيري، طلال ناظم والقريشي، فاضل عبد على (2017): الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الأكاديمية: المفاهيم وآليات التطبيق، **مجلة الاقتصاد الحيوي والسياسات البيئية الحيوية**، مج1، ع3.

14- الدسوقي، مني صميدة (2015): مشكلات البحث العلمي في كليات التربية النوعية بمصر ومواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة بنها.

15- الراسبي، زهرة بنت ناصر (2017): **تصميم أنموذج مساءلة الأداء في النظام التربوي**، عمان- الأردن، دار الخليج.

16- الشرقاوي، أنور محمد (2004): **العمليات المعرفية وتناول المعلومات**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
17- الشباطات، محمد على (2018): مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، مج 38، ع 2.
18- الطوب، ريم بنت عبد العزيز (سبتمبر2019): آليات مقترحة لتفعيل الشفافية الإدارية في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية- دراسة ميدانية بجامعة حائل-، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مج3، ع22.
19- المليجي، رضا إبراهيم (2011): **معجم المصطلحات في الإدارة التربوية والمدرسية**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
20- أمين، بشير (فبراير2018): استراتيجيات محاربة الفساد الأكاديمي: تأملات في المسرحيات العربية النيجيرية مسرحية السيد المحاضر أنموذجا، **مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية**، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ع38.
21- القحطاني، ريم بنت ثابت (أبريل 2020): إطار حوكمة الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في اتخاذ القرارات وفق تطلعات رؤية 2030، **مجلة كلية التربية- جامعة المنصورة**، ع110.
22- أنيس، إبراهيم وآخرون (2004): **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية.
23- الدهشان، جمال علي (إبريل 2018): محاربة السرقات العلمية مدخلًا لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية، **مؤتمر التعليم في الوطن العربي "نحو نظام تعليمي متميز"**، الجامعة الأردنية25-26إبريل2018، عمان.
24- برقعان، أحمد والقرشي، عبد الله (2012): حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، **المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"**، جامعة الجنان- طرابلس- لبنان.
25- جمهورية مصر العربية: **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2030**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
26- جمهورية مصر العربية: **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات**، الطبعة24 المعدلة لسنة2006، القاهرة، الهيئة العامة لشئون مطابع الأميرية.
27- حزين، أحمد سليمان وآخرون (2019): **دليل أخلاقيات البحث العلمي**، مصر، جامعة بنها- كلية الهندسة.
28- حسين، أمل عباس (2019): **التعليم في مصر المشكلة والحل**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
29- حماد، طارق عبدالعال (نوفمبر2010): دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، **مجلة الفكر المحاسبي- كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة- جامعة عين شمس**، مج14، عدد خاص.

30- حميد، كامل ذكي (2009): **الجامعة في خطر: التجاوزات والفساد، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية- أنظمة التعليم في الدول العربية- التجاوزات والأمل**، جامعة الزقازيق- كلية التربية- قسم أصول التربية.

31- حنفي، خالد صلاح (2019): **التنمية المهنية لأستاذ الجامعة**، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

32- خضري، ياسمين (2014): **دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية تطبيقًا على قطاعات الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب والصرف الصحي**، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي- مجلس الوزراء- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

33- خليفة، إيهاب (2016): **حروب مواقع التواصل الاجتماعي**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

34- خورشيد، معتز ويوسف، محسن (2009): **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية.

35- ربيعي، وائل (23يناير2018): **تعرف على إحصائيات الغش في امتحانات كليات جامعة القاهرة في 13 نقطة**، جريدة اليوم السابع، متاح على الرابط التالي:
https://www.youm7.com/story/2018/1/23/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B4-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%89/3611681 ، تاريخ الدخول: 2021/11/5.

36- رمضان، رجب (31مايو2018):**771محضر غش حصيلة امتحانات نهاية العام بجامعة الإسكندرية**، جريدة المصري اليوم، متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1296440 ، تاريخ الدخول: 2021/11/5.

37- زكري، لورنس بسطا، و حجازي، اعتدال بنت عبد الرحمن (2012): **الغش في الامتحانات: أسبابه، نتائجه، مقترحات للحد منه**، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

38- شاهين، أسماء إسماعيل (2021): أخلاقيات المهنة لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية: واقعها وسُبل تفعيلها، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة دمنهور.

39- شاكر، محمود (12يناير2018): **بالأرقام ..ارتفاع حالات الغش إلى 287طالبًا بجامعة المنوفية**، جريدة اليوم السابع، متاح على الرابط التالي:
https://www.youm7.com/story/2018/1/12/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-

%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B4-%D8%A5%D9%84%D9%89-287-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A9/3596499 ، تاريخ الدخول: 2021/11/5.

40- شلبي، صبري أحمد (2014): **مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان**، بيروت- لبنان، الدار العربية للموسوعات.

41- ضحاوى، بيومي محمد والمليجي، رضا إبراهيم (يوليو2011): دراسة مقارنة لنظم الحوكمة المؤسسية للجامعات في كل من جنوب أفريقيا وزيمبابوي وإمكانية الإفادة منها في مصر، **المؤتمر العلمي التاسع عشر: التعليم والتنمية البشرية في دول قارة أفريقيا**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.

42- عبد الحكيم، فاروق جعفر (2012): **حوكمة التعليم المفتوح منظور استراتيجي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

43- عبد الدايم، نهاد أبي عبد الله (2021): الحوكمة كمدخل لتحسين القدرة التنافسية في الجامعات المصرية: جامعة المنصورة أنموذجًا، **رسالة ماجستير**، كلية التربية النوعية، قسم العلوم التربوية والنفسية، جامعة المنصورة.

44- عبد القادر، أمل حسين(مارس2019): أخلاقيات وضوابط البحث العلمي لدي طلاب المرحلة الجامعية: "دراسة تطبيقية"، **المؤتمر السنوي الخامس والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي: انترنت الأشياء: مستقبل مجتمعات الانترنت المترابطة**، جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، أبو ظبي.

45- عبد المعطى، أحمد حسين (2018): **هندسة التغيير بالتعليم الجامعي في العصر الرقمي**، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

46- عبيدو، علي إبراهيم ومحمود، أحمد عبد الفتاح (2018): **المدخل إلى الكتابة العلمية للرسائل والبحوث والنشر العلمي الدولي**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

47- على، إسراء جمال (2020): دور الجامعات المصرية في الإشراف على البعثات الخارجية لتعظيم عائدها المجتمعي "رؤية مقترحة"، **رسالة ماجستير**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس.

48- علـى، منـى فـاروق (يونيـو2019): اتجاهـات أعضـاء هيئـة التـدريس بالجامعـات المصـرية نحـو الانتحال: دراسة ميدانية، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، مج6، ع2.

49- عويس، محمد ذكي (2012): **ثورة مصر ومستقبل التعليم العالي**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

50- عيد، سهير عبد الباسط وآخرون (2020): **دليل الطالب الجامعي إلى إعداد البحوث العلمية**، مصر، جامعة بني سويف.
51- غوانمة، فادى فؤاد (2018): واقع تطبيق الحوكمة في الجامعات الأردنية الحكومية والتحديات التى تواجهها، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، مج9، ع26.
52- قناوي، أمل مختار (2005): الغش في الامتحانات وعلاقته ببعض المتغيرات :دراسة ميدانية مطبقة على طلاب كلية التربية جامعة القاهرة - فرع بني سويف، **مجلة التربية، جامعة الأزهر - كلية التربية**، ج 3، ع 128.
53- لجنة الشفافية والنزاهة (2008): **التقرير الثاني "أولويات العمل وآلياته"**، جمهورية مصر العربية- وزارة الدولة للتنمية الإدارية.
54- محروس، رانيا حسن (2016): تفعيل الحوكمة المؤسسية بكلية التربية - جامعة عين شمس: تصور مقترح، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس.
55- مراد، حسام إبراهيم، وجوهر على صالح (أكتوبر2019): تحديات استخدام نظم كشف الانتحال العلمي في البحوث التربوية بجامعة دمياط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج**، مج66، ع66.
56- منظمة الشفافية الدولية: **ما هو الفساد؟**، متاح على الرابط التالي: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption ، تاريخ الدخول: 2019/7/20.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Asiyai, Romina Ifeoma (2015): School Administrators Strategies for Combating Corruption in Universities in Nigeria, Canadian Center of Science and Education**, Journal of Education and Learning**, Vol. 4, No4.
2- Australian Government (2021): **Our country** (Geography), Available at: https://info.australia.gov.au/about-australia/our-country , accessed on:2/11/2021.
3-Australian Bureau of Statistics (31 March 2021): **National, state and territory population**
Statistics about the population and components of change (births, deaths, migration) for Australia and its states and territories: Key statistics, Available at: https://www.abs.gov.au/statistics/people/population/national-state-and-territory-population/mar-2021#data-download , accessed on: 3 /11/2021.
4- Australian Government (2021): **Early childhood**, Available at: https://info.australia.gov.au/information-and-services/education-and-training/early-childhood , accessed on: 3 /11/2021.

5- Australian Children's Education and Care Quality Authority (2021): **About us**, Available at: https://www.acecqa.gov.au/about-us , accessed on: 3 /11/2021.
6- Australian Government (2021): **Australian education system**, Available at: https://www.studyaustralia.gov.au/english/australian-education/education-system/australian-education-system, accessed on: 3 /11/2021.
7- Australian Government (2021): **Higher education**, Available at: https://info.australia.gov.au/information-and-services/education-and-training/higher-education, accessed on:4 /11/2021.
8- Australian Government (2021): **Australian Education System - Foundation Level**, Diplomatic Academy, Department of Foreign Affairs and Trade, Available at: https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/australian-education-system-foundation.pdf, accessed on:4 /11/2021.
9- Constantin Bratianu and Florina Pinzaru (2015): University Governance as a Strategic Driving Force, **Proceedings of 11th European Conference on Management Leadership and Governance**, Military Academy, Lisbon, Portugal, 12-13 November 2015.
10- Cornell University College of Arts and Sciences(2005): **Recognizing and Avoiding Plagiarism**, Available at: https://plagiarism.arts.cornell.edu/tutorial/principles.cfm, accessed on: 7/8/2020.
11- Denisova-Schmidt, Elena (2021): **Mitigating Corruption in Higher Education, in Hilligje van't Land et al (Editors): The Promise of Higher Education Essays in Honour of 70 Years of IAU**, Springer Nature, Switzerland, Available at: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-67245-4_24 , accessed on: 20/10/2021.
12- Feoktistova, Yelena (7February2014): Corruption in higher education and government measures for its prevention, **International Conference on Education & Educational Psychology 2013**, Vol. 112, Antalya- Turkey.
13- Gwilym Croucher et al (March 2020): Framing research into university governance and leadership: Formative insights from a case study of Australian higher education, **Educational Management Administration & Leadership**, Vol.48, No.2.
14- Heyneman, Stephen P. (2014): How Corruption Puts Higher Education at Risk, **International Higher Education**, No.75.

15- Hong, Min (2018): Public university governance in China and Australia: a comparative study**, Higher Education**, Vol.76, Issue.4.

16- Jiaxue, Guo (2010): **Academic corruption undermining higher education: Yau Shing-tung**, Available at: http://www.chinadaily.com.cn/hkedition/2010-06/02/content_9919871.htm, accessed on: 20/6/2020.

17- Julie Rowlands (2013): The Effectiveness of Academic Boards in University Governance, **Tertiary Education and Management**, Vol. 19, No. 4.

18- Legatum Institute: **The Legatum Prosperity Index A tool for transformation Overview 2020**, Available at: https://www.prosperity.com/rankings?pinned=FIN,AUS&filter , accessed on: 23/4/2021.

19- Ren, Kai (March 2012): Fighting against Academic Corruption: A Critique of Recent Policy Developments in China**, Higher Education Policy**, International Association of Universities, Vol. 25, Issue. 1.

20- Salmi, Jamil and Matross, Robin (2013): **Governance Instruments to Combat Corruption in Higher Education, Global Corruption Report: Education,** Transparency International.

21- Shibru, Sintayehu et al (2017): Middle Level Managers' Quality of Leadership and Good Governance, and Organizational Performance of Wolaita Sodo University, **Journal of Education and Practice**, Vol.8, No.4.

22- Sumah, Stefan and Borosak, Matic (November 25, 2019): Corruption: Where and Why (and How to Beat it)?, **International Journal of Economic Behavior,** Vol. 9, No. 1.

23-The University of Melbourne(2021): **About us**, Available at: https://about.unimelb.edu.au/ , accessed on: 23/10/2021.

24- The World University Rankings: **World University Rankings 2021**, Available at: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2021/world-ranking#!/page/1/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats , accessed on: 9/4/2021

25- The University of Melbourne(2021**): Annual Report 2020 advancing Melbourne**, Available at:

https://annualreport.about.unimelb.edu.au/documents/UOM-AnnualReport2020-Web.pdf , accessed on: 3/11/2021.

26- The University of Melbourne(2021): **Faculties and graduate schools**, Available at: https://about.unimelb.edu.au/strategy/our-structure/faculties-and-graduate-schools , accessed on: 3/11/2021.

27- The University of Melbourne: **Leadership**, Available at: https://about.unimelb.edu.au/leadership , accessed on: 13/4/2021.

28- The University of Melbourne: **Strategy and governance: governance**, Available at: https://about.unimelb.edu.au/strategy/governance , accessed on: 13/4/2021.

29- The University of Melbourne (2009): **University of Melbourne Act 2009,** Available at: https://www.legislation.vic.gov.au/in-force/acts/university-melbourne-act-2009/007 , accessed on: 13/4/2021.

30- The University of Melbourne (2017): **Quick Guide to the Academic Board at the University of Melbourne**, Available at: https://about.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0027/19395/AB-2017-Quick-Guide-for-web-2-Feb-2017.pdf , accessed on: 13/4/2021.

31- The University of Melbourne(2021): **Advancing Melbourne, https://about.unimelb.edu.au/strategy/advancing-melbourne , 24/10/2021.**

32- The University of Melbourne (March 26, 2021): **Freedom of Speech Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1342 , accessed on: 13/4/2021.

33- The University of Melbourne (April 13, 2021): **Appropriate Workplace Behaviour Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1328#section-4.6 , accessed on: 13/4/2021.

34- The University of Melbourne (January 19, 2021): **Student Conduct Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1324 , accessed on: 13/4/2021.

35- The University of Melbourne (May 30, 2018): **Academic Freedom of Expression Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1224 , accessed on: 13/4/2021.

36- The University of Melbourne (March 30, 2021): **Fraud and Corruption Management Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1351 , accessed on: 13/4/2021.

37-The University of Melbourne (January1, 2020): **Whistleblower Protection Policy**, Available at: https://policy.unimelb.edu.au/MPF1346 , accessed on: 13/4/2021.

38-The University of Melbourne(2021): **Strategy and governance: Whistleblower disclosures,** Available at: https://about.unimelb.edu.au/strategy/governance/compliance-obligations/whistleblower-protection , accessed on: 13/4/2021.

39- Transparency International (2021): **Corruption Perceptions Index2020**, Available at: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl , accessed on: 23/4/2021.

40- Ughamadu, Uju and Chidinma, Enuah (June 2021): Influence of corrupt practices on academic achievement of students in public universities in Anambra State, **Journal of Educational Research and Development**, Vol.4 No.1

41- World University Service (September1988): **The Lima Declaration on Academic Freedom and Autonomy of Institutions of Higher Education,** Geneva- Switzerland.

42- Yirdaw, Arega (2016): Quality of Education in Private Higher Education Institutions in Ethiopia: The Role of Governance, **SAGE Open Journal**, Vol.6, issue.1, Available at: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/2158244015624950 , accessed on: 25/9/2021.

43- Zhivkovikj, Aleksandra (2016): **Corruption in higher education: analysis with special accent on performance of "Ss. Cyril and Methodius" University in Skopje**, Civic association Youth Educational Forum, Drenak – Macedonia.

The Governance of Egyptian Universities as an Approach to Confronting Academic Corruption in The Light of the Australian Experience

Safaa Ibrahim El-Sayed El-Nashawi Hammad
Master's degree
Faculty of Women for Arts, Science & Edu-Ain Shams University – Egypt
Safaa.ebrahim@women.asu.edu.eg

Prof./Nawal Ahmed Nasr
Professor of Foundations of Education
Faculty of Women for Arts, Science & Education- Ain Shams University
nawalnasr43@hotmail.com

Prof./Hala Amin Maghawry
Assistant Professor of Foundations of Edu
Faculty of Women for Arts, Science & Education- Ain Shams University
hala_maghawri@women.asu.eg

Abstract

The current research drives at using the university governance approach to confront academic corruption, by presenting the conceptual framework of academic corruption in universities in terms of the concept of academic corruption, and its causes, and its effects. The study attempts to define the theoretical foundations of university governance, in terms of the concept of university governance, its principles, objectives, importance, reasons for concern with it, the difficulties of its application in universities and the relationship of university governance principles to confronting academic corruption, as well as identifying the experience of Australia in university governance to encounter academic corruption, monitoring as well, the manifestations of academic corruption in Egyptian universities. The study relies on the descriptive method for its suitability to the nature of the research. The research comes to multiple procedural suggestions to meet the academic corruption in Egyptian universities using the governance approach the most important of which are: reconsidering the regulations and laws that govern and organize university work, applying deterrent laws to perpetrators of corrupt practices in universities without discrimination, and the need to adopt a culture of good governance, activating its principles of transparency, accountability, participation and combating corruption, in addition to spreading awareness among all members of the academic community including administrative leaders, and members of the teaching staff, students, researchers, and administrators with the concept and principles of rationale governance, its principles and the dissemination of ethical culture. This is fulfilled through holding seminars, conferences and workshops, activating a code or a charter of ethics to which all members of the academic community are to be committed to, adopting also a clear and orienting policy to confront academic corruption by holding seminars, conferences and workshops, activating a code of ethics that all members of the academic community will be committed to confront academic corruption in universities and benefit from successful international experiences in the field of university governance to confront academic corruption.

Keywords: University Governance - Academic Corruption - Combating Corruption.